مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكمة

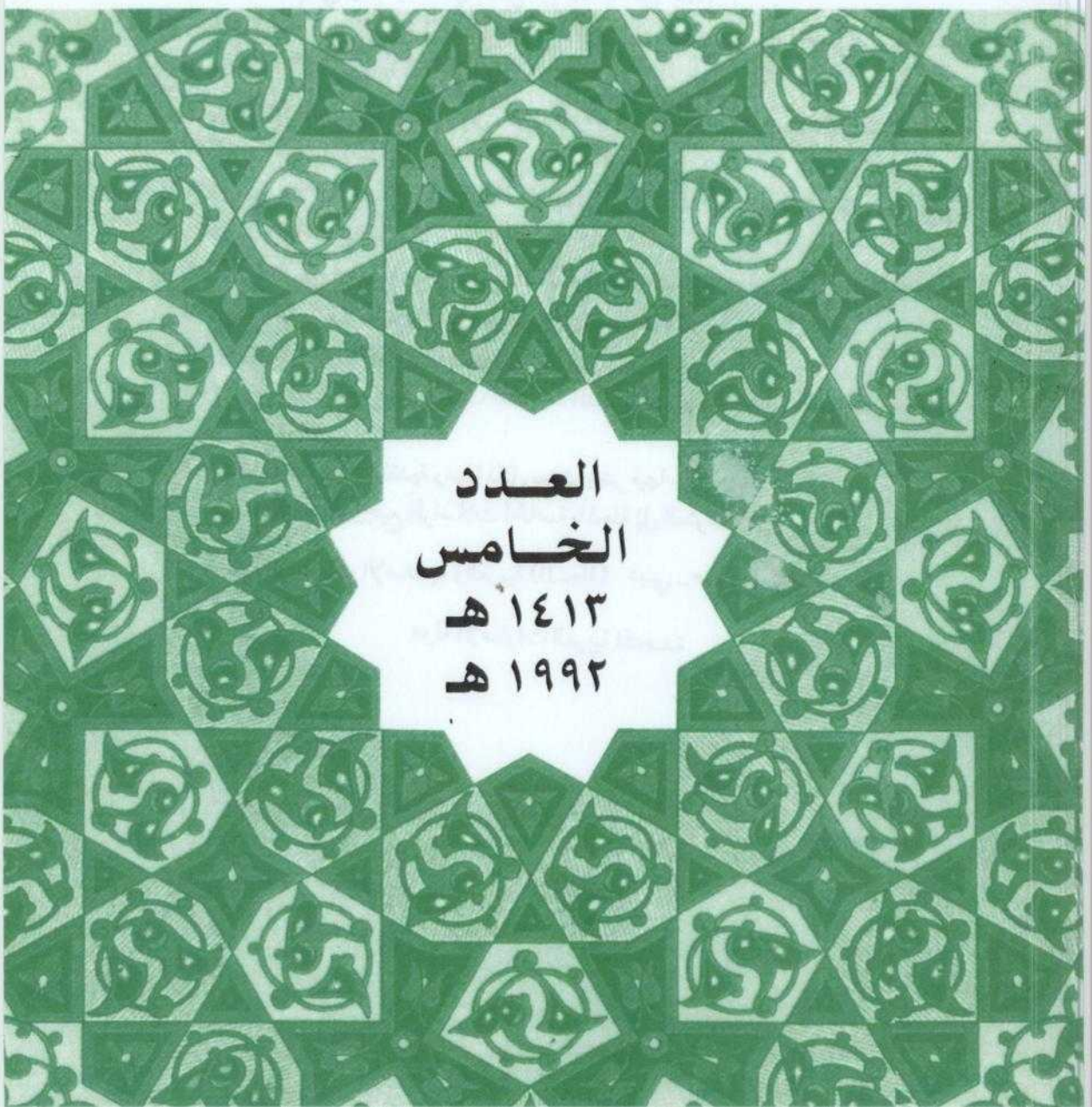

العدد
الخامس
١٤١٣ هـ
١٩٩٢ هـ

المحتويات

الافتتاحية	التحرير	٥
أولاً - بحوث أصول الدين والشريعة		
١ - الإسلام وعمل المرأة	أ. د. إبراهيم محمد سلقيني	٦
٢ - أثر الغضب والمسكرات والمخدرات في الطلاق	أ. د. عبدالرحمن الصابوني	٢٢
٣ - تغير الاجتهاد	أ. د. وهبة الزحيلي	٤٠
٤ - منهج معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي	أ. د. محمد رواس قلعه جي	٥٩
٥ - تفسير سورة الفاتحة	د. محمد علي حسن	٧١
٦ - الإجازة العامة واستعمال المحدثين لها	د. صالح معتوق	٩٢
ثانياً : البحوث العربية والتاريخية		
١ - اللام الطلبية بين القياس النظري والواقع اللغوي	أ. د. السيد رزق الطويل	١١٩
٢ - الشعر العربي الحديث، متى يسترد هويته؟ «المضمون»	أ. د. وليد قصاب	١٣١
٣ - أهل الذمة في العصر الأموي	د. حسين دويدار	١٦٦
٤ - دراسة اللهجات العامية جاهلية ترتدي ثوب العلم	د. غازي طليمات	١٨٩
٥ - التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	د . عبد الحميد مصطفى السيد	٢٠٦
		٢٣٨
ثالثاً : من أخبار الكلية		
١ - تخريج الرعيل الأول من طلاب الكلية	التحرير	٢٣٩
٢ - إصدارات جديدة لأساتذة الكلية	التحرير	٢٥١

من قضايا اللسـان العربي

اللام الطلبية

بين القياس النظري والواقع اللغوي

أ. د. السيد رزق الطويل
عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين - جامعة الأزهـر

تمهيد:

تتميز اللام من بين حروف المعاني بتأثيرهـا الإعرابي المتنوع مابين الجر تارة، والجزم تارة أخرى، وكذلك ماتؤديه في التراكيب النحوية من معان شتى سواء في ظلال الأثر الإعرابي أم بعيدا عنه.

فإذا جزمت تفيد الطلب أمراً، أو دعاء، أو التماساً.

وإذا جرت فقد أحصى لها العلامة ابن هشـام نحو اثنين وعشرين معنى متنوعاً تؤديها في حال جرها لمدخولها(١).

وإذا كانـت غير عاملة، فلهـا معان ذات شأن تؤثـر في التراكيب منها الابتـدائية، ولام الابتـداء بتـأثيرها البعيـد المدى في التركيـب النحـوي جـديـرة ببحث خـاص، وكـذا لام التعجب، والبعد، والاستغاثة والموطئة للقسم.

وهذا البحث مقصورعلى الـلام الطلبية التي تؤثر في مدخولها تأثيراً إعـرابياً، وتأثيراً من جهـة المعنى، ومهمـة هذا البحـث كشف بعـض الفـروق التي تظهـر بين القياس النظـري والواقع اللغوي، عندما يمعن النحاة في الأول، ويتجاهلون أحيانا الثاني.

وقد أخذنا مـوضوع اللام الطلبية مجرد ميدان نحوي محدود مـن ميادين النحو الكثيرة، والمتنوعة لكشف هذه الفروق أو استجلاء هذه المفارقات.

لام الطـلب

آثـرت تسميتهـا لام الطلـب دون لام الأمـر مخالفـا بذلـك أكثـر النحـاة، ومتبعـا ابـن مالك(٢)، الذي أراه دقيقا في تخيره لهذا المصطلح، لأنه من أول الأمر يميزه من لام التعليل

(١) راجع مغني اللبيب جـ١ ص ٢٠٨ ومابعدها.
(٢) راجع الكافية الشافية جـ٣ ص١٥٦١

التي ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة جوازا، كما أنه من ناحية أخرى يشمل الأمر والدعاء، والالتماس جميعا، وكلها معان تفيدها اللام الجازمة للمضارع، وهي داخلة في مفهوم الطلب.

مثال الأمر قوله تعالى ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾(١) ومثل الدعاء ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾(٢) وأما الالتماس والنصح فنحو: ليكن منك العون لإخوانك.

وكأن سيبويه أدرك قصور التعبير بلام الأمر، فقال: واعلم أن هذه اللام، ولا في الدعاء بمنزلتها في الأمر، وذلك قولك: «لايقطع الله يمينك، وليَجْزِك الله خيرا»(٣).

لماذا جزمت لام الطلب الفعل المضارع؟

عملت لام الطلب لاختصاصها بالفعل دون الاسم، والقاعدة النحوية أن العمل فرع الاختصاص فإذا اختص الحرف بشيء من الاسم أو الفعل عمل فيما اختص به، وقضية الاختصاص ليست قضية نظرية وإنما هي قائمة على أساس المعنى الذي يؤديه الحرف ومدى حاجته إلى الإعراب.

ولماذا عملت لام الطلب الجزم بخاصة؟.

ويجيب النحاة عن هذا إجابة عقلية بحتة: هي أنها أثرت في الفعل تأثيرا معنويا لايكون مثله في الاسم، ولأجل هذا عملت فيه إعرابا لايكون في الاسم، والأثر المعنوي هو الطلب، والإعراب هو الجزم(٤).

على أن حالة الجزم في الأفعال وإن عدها النحاة صورة من صور الإعراب إلا أن الجزم، وعلامته السكون، يعني أن الفعل المضارع بدلالاته المتوافرة في حالة الجزم مستغن عن الإعراب في الكشف عن المعنى المراد، ولعل هذا هو السر في اتجاه النحاة إلى الربط بينه وبين فعل الأمر، إذ قالوا:

والأمر مبني على مايجزم به مضارعه أيا من يفهم

ومن هنا لم ير نحاة الكوفة مسوغاً للتفريق بينهما فقالوا بإعراب فعل الأمر، وهو إعراب لايتعدى في تأثيره إعراب المضارع المجزوم.

مدخولها من الأفعال المضارعة

للام الطلب خصائص تركيبية، فهي لاتدخل إلا على المضارع، وصور الفعل المضارع متنوعة بين التكلم والخطاب والغيبة، والبناء للمعلوم والبناء للمجهول، وليس دخولها على كل هذه الصور سواء بل يختلف قلة وكثرة، وشذوذاً وندرة.

---

(١) سورة الطلاق / ٧ (٢) سورة الزخرف / ٧٧.

(٣) الكتاب جـ١ ص٤٠٨ أميرية (٤) راجع في هذه التفسيرات شرح المفصل جـ٧ ص٤١.

وسنعرض آراء النحاة في هذه القضية مشيرين إلى تجافي بعضهم عن الواقع اللغوي أحياناً، انتصارا منهم لأقيستهم.

فهم يرون أن لام الطلب تدخل على كل فعل مضارع للغائب كثيراً، سواء سمي فاعله أم لم يُسمَّ، أما ماسمي فاعله فشواهده كثيرة في القرآن الكريم وفي غيره، وسبق أن ذكرنا بعضاً منها، وأما مالم يسم فاعله فنحو: لِيُعْنَ صديقي بحاجتي لِيُفْهَم مرادي فعبارتي واضحة، كما تدخل كذلك بكثرة على فعلي المتكلم والمخاطب إذا بنيا للمجهول مثل: لتعن بحاجتي لأُعْنَ بحاجتك.

ويلي ذلك في الكثرة دخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم مثل قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم﴾(١) وقوله ﷺ: «قوموا فلأصَلِّ لكم»(٢).

والعجيب أن يعد ابن هشام(٣) ذلك من القليل مع وروده في القرآن الكريم والحديث الشريف بينما فعل الأمر المبني للمجهول لانجد لدخول لام الأمر عليه شاهداً مأثوراً، كما رأينا في المبني للمعلوم، مما يدل على أن الحكم قائم على أساس نظري، أو سند عقلي بحت.

أما دخول لام الأمر على فعل المخاطب المبني للمعلوم، فقد اتجه جمهور النحاة إلى أن هذه الصيغة، أعني صيغة المضارع المخاطب بلام الجزم، والمبني للمعلوم أغنت عنها صيغة فعل الأمر.

ومن هنا ذهب ابن يعيش(٤) وابن مالك(٥) إلى أنها قليلة.

بينما ذهب ابن هشام إلى أنها أقل من القليل.

ويرى المبرد أنها لغة جيدة، إذ يقول: (ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل)(٦).

وتبع المبرد الزجاجي فذكر أنها لغة جيدة.

والغريب ماذهب إليه ابن عقيل من أن أكثر النحاة يراها لغة رديئة، وعلق على رأي الزجاجي بأنه لايوجد شواهد للغة التي أشار بأنها جيدة مع أن رأي المبرد كذلك كما ذكرنا(٧).

وبين يدي عدد لابأس به من الشواهد الفصيحة يعزز ماتجه إليه المبرد، والزجاجي،

---

(١) سورة العنكبوت/ ١٢

(٢) أخرجه البخاري في باب الصلاة/ ٢٠ وباب الأذان/ ١٦١، ومسلم في باب المساجد/ ٢٦٨.

(٣) راجع مغني اللبيب جـ١ ص٢٢٤

(٤) راجع شرح المفصل جـ٢ ص٤١.

(٥) راجع شرح الكافية الشافية جـ٣ ص١٥٦٥.

(٦) المقتضب جـ٢ ص٤٥ والمغني جـ١ ص٢٢٧.

(٧) شرع المساعد على التسهيل جـ٣ ص١٢٤.

منها شواهد ذكرها النحاة في كتبهم، ومنها شواهد استخرجتها من الكتاب العزيز، وكلها تؤكد جودة هذه الصيغة وسيرورتها في الاستعمال العربي، كما أن الاستغناء الذي أشاروا إليه، لايعني إهمال المستغنى عنه، بل هو في الحقيقة صور متنوعة في التعبير، تكسب التراكيب العربية ثراء.

فمن الشواهد التي استخدمها النحاة لدخول لام الأمر على فعل المخاطب المبني للفاعل:

قوله تعالى في قراءة: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فَلْتَفْرحوا﴾(١).

وقوله عليه الصلاة والسلام «لتأخذوا مصافكم»(٢) وقوله «ولتزره بشوكة»(٣).

ومن ذلك قول الشاعر(٤):

لتقم أنت يا بن خير قريش فتقضى حوائج المسلمينا

وأزيد على الشواهد السابقة هذه الآيات من الكتاب العزيز:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك﴾ وقوله: ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلّوا فليصلوا معك﴾(٦).

وقوله تعالى: ﴿ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله، ولتنظر نفس ماقدمت لغد﴾(٧).

ومجيء هذه الصيغة في القرآن الكريم على هذا النحو، وفي الحديث الشريف كذلك فيه أبلغ رد على القائلين بالقلة فضلاً عن القائلين بالشذوذ.

كما تشير هذه الشواهد من جهة أخرى إلى خطورة القياس النظري حينما يدفع المستمسكين به، إلى إهدار هذا القدر من الشواهد الفصيحة، أو تأويلها، أو الحكم عليها بالندور أو الشذوذ.

حركة لام الطلب:

وهذا جانب آخر من جوانب لام الطلب اضطرب فيه أمر النحاة.

---

(١) سورة يونس / ٨٥ وهذه القراءة رواها عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك ذكر ذلك ابن مالك في الكافية جـ٣ ص١٥٦٦، كما جاءت في النشر جـ٢ ص٢٨٥، وهي قراءة عشرية برغم أن ابن جني أوردها في المحتسب جـ١ ص٣١٢.

(٢) أخرجه مسلم في المساجد / ١٥٩، وأحمد جـ٥ ص٢٤٣.

(٣) البخاري - الصلاة/ ٢، وأبو داود الصلاة/ ٨٠ وأحمد جـ٤ ص ٤٩.

(٤) البيت من الخفيف ولم ينسب لقائل، واستشهد به كثير من النحويين منهم ابن هشام في المغني وابن عقيل في شرحه عن التسهيل.

(٥) سورة آل عمران ١٠٤. (٦) سورة النساء/ ١٠٢. (٧) سورة الحشر/ ١٨.

لقد ذهبوا في تصوراتهم العقلية إلى أن الأصل في لام الطلب السكون، وذلك لأمرين:

أولهما: أن السكون في البناء متقدم على الحركة، فصار هو الأصل.

والآخر: كان السكون فيها هو الأصل، ليكون لفظها مشاكلاً لعملها، كما هو الشأن في الباء الجارة. ثم عدلنا عن الأصل فكسرنا اللام للابتداء بها إذ لا يبتدأ بساكن(١).

وصار الكسر في اللام الطلبية هو الشائع المشهور، كما رأينا في الأمثلة والشواهد السابقة. وذكر ابن مالك في التسهيل أن فتحها لغة، كما ذكر ابن عقيل في شرحه عليه أن هذه اللغة رواها الفراء عن بني سليم(٢).

وقيد بعضهم النقل عن الفراء بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح(٣).

وتعود لام الطلب إلى أصلها من السكون، فيصبح سكونها أكثر استعمالاً من كسرها، وأبرز شاهد على ذلك التزام القرآن الكريم سكون اللام الطلبية إذا سبقتها الواو أو الفاء، ومن ذلك الآيات التالية التي أجمع القراء فيها على تسكين اللام.

وهي قوله تعالى: ﴿فلْيستجيبوا لي، ولْيؤمنوا بي، لعلهم يرشدون﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿فَلْيكتب، وليملل الذي عليه الحق، وليتق الله ربه﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿ولْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم، فَلْيتقوا الله، وليقولوا قولاً سديدا﴾(٦).

وقوله تعالى: ﴿وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه﴾(٧).

وكذلك هذه الشواهد التي اتجه فيها أكثر القراء إلى تسكين اللام، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وليوفوا نذورهم، وليطوفوا بالبيت العتيق﴾(٨).

وقوله تعالى: ﴿وليتمتعوا فسوف يعلمون﴾(٩).

وتسكين اللام في هذه الآيات كان إيثارا للطلبية على التعليلية، لأن المقام أدنى إلى

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٣ ص١٥٦٤.

(٢) شرح المساعد جـ٣ ص١٢١ على التسهيل لابن مالك.

(٣) راجع مغني اللبيب جـ١ ص٢٢٣ (٤) سورة البقرة/ ١٨٦. (٥) سورة البقرة/ ٢٨٢.

(٦) سورة النساء/ ٩. (٧) سورة المائدة/ ٤٧.

(٨) سورة الحج/ ٢٩. قرأ ابن ذكوان بكسر اللام فيها (ليوفوا - ليطوفوا) وقرأ الباقون بالإسكان - الكشف عن علل القراءات جـ٢ ص١١٧.

(٩) سورة العنكبوت/ ٦٦ قرأ ورش وابن عامر، وأبو عمرو وعاصم بكسر اللام، وقرأ الباقون بالإسكان - المرجع السابق ص١٨١

الطلب منه إلى التعليل، لكن من قرأ الآيتين الأخيرتين بكسر اللام آثر الكسر في الأولى لأنه الأصل قبل دخول الواو والفاء، والذين قرءوا بالسكون فذلك لأنه الأخف والأكثر في كلام العرب.(١).

وهذا التوجيه في آية الحج ﴿وليوفوا نذورهم، وليطوفوا﴾.

أما آية العنكبوت ﴿وليتمتعوا﴾ فيقول مكي: بكسر اللام على أنها لام كي، والإسكان على أنها لام الأمر، ففي الكلام معنى التهديد والوعيد، ولايحسن أن تكون اللام في قراءة من أسكن لام كي، لأن لام كي لاتسكن(٢).

وتسكن لام الطلب كذلك إذا دخلت عليها «ثم» مثل قوله تعالى: ﴿ثم ليقطع، فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ﴾(٣) وقوله ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾(٤).

لكننا نعجب عندما نرى أنه بالرغم من ورود قراءات سبعية متواترة نرى النحاة يجنحون إلى قياسهم النظري فيرون أن حرف العطف «ثم» كلمة مستقلة يوقف عليها، فلا ينبغي أن تعامل معاملة الواو والفاء التي لاتستقل أي منها بنفسها، ومن هنا يرون الكسر أولى، فمنهم من رأى سكون اللام قليلا، ومنهم من ذهب إلى أنه ضعيف.

بل نرى المبرد يرد آية الحج/ ١٥ التي قرأها أربعة من السبعة بسكون اللام، ويقول: وأما قراءة من قرأ ﴿ثم ليقطع فلينظر﴾ فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد وفي لام (ليقطع) لحن، لأن «ثم» منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي(٥).

ويعلق الشيخ عضيمة رحمه الله على عبارة المبرد بقوله في هامش الصفحة، وليست هذه أول مرة يلحن فيها المبرد بعض القراء.

وهو موقف بالغ العجب من المبرد، إذ يرد قراءة سبعية من أجل الانتصار لقياس نظري ثم يذكر أنه قرأ بها يعقوب، وهذا يوهم أنه تفرد بذلك، ولو تفرد فهو من القراء العشرة المعتد بهم بل إن من أعلام القراءات من كان يقدمه على الكسائي وعلى حمزة، فما بالك إذا ثبت أنه قرأ بها أربعة من السبعة، كما أشرنا في تخريج القراءة.

وإذا قيل: إن «ثم» كلمة منفصلة، فلا تسكن اللام بعدها فإن الواو كذلك منفصلة.

---

(١) المرجع السابق ص١١٧ (٢) المرجع السابق ١٨١.

(٣) قرأ أربعة من السبعة بسكون اللام، وقرأ بالتحريك ورش وأبو عمرو وابن عامر.

(٤) قرأها السبعة بسكون اللام ماعدا أبا عمرو وابن عامر، وقنبل عن ابن كثير وورش عن نافع. راجع غيث النفع للصفاقسي ص١٧٣، والنشر جـ٢ ص٣٢٦، والكشف جـ٢ ص١١٧.

(٥) المقتضب جـ٢ ص١٣٤.

ويعجبني موقف ابن خالويه عندما ذكر القراءات في الآية، وتوجيه كل قراءة، عقب على ذلك بقوله: وكلٌ من كلام العرب(١).

حذف لام الطلب

هل تحذف لام الطلب ويبقى عملها؟.

هذه قضية شغلت النحاة منذ سيبويه، واختلفت فيها وجهات أنظارهم حسب ماتيسر لهم من شواهد.

على أن جمهور النحويين من بصريين وكوفيين يرون أن فعل الأمر أصله المضارع المخاطب المجزوم بلام الأمر، غير أن البصريين يرون أنه استغنى بفعل الأمر عن مضارع المخاطب المجزوم بلام الأمر وأصبح من القليل على هذا - أن يجزم عندهم مضارع المخاطب بلام الأمر، فتقول: لتقم - لتذاكره، وبني فعل الأمر لخلوه من حروف المضارعة.

وأما الكوفيون فيبنون على هذا الارتباط القول بإعراب فعل الأمر، ووافقهم ابن هشام(٢). وكان ينبغي على ضوء هذا الفهم لصيغة المضارع المخاطب المجزوم، وأنها طور تاريخي انتهى إلى فعل الأمر أن يقولوا بجواز حذف لام الأمر، وبقاء عملها اعتدادا بالشواهد التي وردت، لكننا نراهم يحملون ماورد على ضرورة الشعر، تقديرا منهم لعدم قياسية الحذف.

يقول سيبويه: «واعلم أن هذه اللام يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة»(٣).

ويقول المبرد: والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة(٤):

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي - لك الويل - حر الوجه، أو يبكِ من بكىَ.

يريد: أو ليبك من بكى.

وقول الآخر(٥):

---

(١) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٢٥٣.

(٢) راجع مغني اللبيب جـ١ ص٢٢٧. (٢) الكتاب جـ١ ص٤٠٨ أميرية.

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٠٩، كما استشهد به كثيرون بعده، والبعوضة ماء لبني أسد بنجد، قريبة القمر، وعندها كان مقتل مالك بن نويرة (راجع معجم البلدان) وخمش الوجه من باب ضرب ونصر إذا خدشه ولطمه.

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه على حذف لام الأمر للضرورة، وقد نسبة الرضي إلى حسان، ونسبه ابن هشام في الشذور إلى أبي طالب، ونسبه بعضهم للأعشى، وهو غير موجود في دواوينهم جميعا، ويرى الزمخشري في شرحه للامية العرب ص٤ أن الأصل في البيت: نفدي على الخبر، وحذفت الياء للضرورة لكنه في المفصل جـ٢ ص٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة وراجع ابن يعيش جـ٩ ص٢٤. (٥) المقتضب جـ٢ ص١٣٢، ص١٣٣.

محمدُ تفد نفسك كلُّ نفس إذا ماخفت من أمر تبالا

فلا أرى ذلك على ماقالوا، لأن عوامل الأفعال لاتضمر، وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال، نظير الخفض في الأسماء، ولكن بيت متمم حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع: فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى. وأما البيت الأخير، فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه كما ذكرت لك(١).

هذا هو رأي المبرد يمنع تماما حذف لام الأمر مع بقاء عملها حتى في ضرورة الشعر وقد ساق مع رأيه حجته، وهي حجة نظرية كما رأينا، وقد استمدها من قول سيبويه: والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فمن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر، شبّهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم(١). وبرغم أخذه الحجة النظرية من كلام سيبويه لكنه لم يسر معه على طول الخط حيث انتهى سيبويه إلى تبريرها في ضرورة الشعر، تشبيها لها برب وواو القسم اللتين تحذفان في كلام العرب أحيانا، وهما من حروف الجر.

ثم يواصل المبرد حججه فيرد على البيتين اللذين استشهد بهما إمام الصناعة سيبويه، بأن بيت متمم من باب الحمل على المعنى، وأما البيت الآخر فيتجاهله بالرغم من وروده في شواهد الكتاب.

وإذا كان المبرد يمنع تماماً حذف لام الطلب وإبقاء عملها، كما أن جمهور النحاة لايجيزه إلا في ضرورة الشعر فإن الكسائي إمام المدرسة الكوفية قد أجاز حذف اللام وإبقاء عملها في الشعر، وفي النثر أيضا، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ أي ليقيموها بتقدير لام الطلب المحذوفة(٢).

النحاة الآخرون يتأولون الآية بما يوافق القياس على وجه من الوجوه التالية:

أحدها: أن الفعل مجزوم بالطلب نفسه لما تضمنه من معنى إن الشرطية، كما أن أسماء الشرط جزمت لذلك.

ثانيها: أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب في قولنا: «ضربا زيدا» لنيابته عن(اضرب) لالتضمنه معناها.

ثالثها: أنه بشرط مقدر بعد الطلب.

الأول رأي الخليل وسيبويه والثاني رأي السيرا في والفارسي، والثالث: رأي الجمهور، ورجح ابن هشام رأي الجمهور لأسباب نظرية ذكرها(٣).

---

(١) راجع الكتاب جـ١ ص٤٠٩ أميرية.
(٢) سورة إبراهيم/ ٣١ وراجع المغني جـ١ ص٢٢٥.
(٣) مغني اللبيب جـ١ ص٢٢٦.

لكن الذي يشد الانتباه موقف العلامة ابن مالك(١) إذ نراه يتبع الكسائي في هذه المسألة ويضيف إليها تفصيلات جديدة ومفيدة، يقرب بها من الواقع اللغوي، ويضفي عليها من حسه الدقيق، وذهنه اللماح.

يرى ابن مالك أن حذف اللام وبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

أولها: كثير مطرد.

وثانيها: قليل جائز في الاختيار.

وثالثها: قليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول.

كقوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ أي ليقيموا، لأنه بعد «قل» وليس بصحيح قول من قال(٢) إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا، لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ماأفضى إليه، وإن كان قول الأكثر.

والقليل الجائز في الاختيار: بعد قول غير أمر، وذلك قول الراجز(٣).

قلت لبواب لديه دارها
تيذن فإني حموها وجارها

أراد «ولتيذن» فحذف اللامَ، وأبقى عليها، وليس مضطرا، لأنه يستطيع أن يقول «إيذن» وليسَ لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك للضرورة، والفعل يستحق الرفع، لأن الراجز لو أراد الرفع لتوصل إليه بالاستغناء عن الفاء في «فإني» فيقول: تيذن إني حموها وجارها لكنه لم يفعل، فدل ذلك على أنه يريد الجزم بلام الطلب المحذوفة.

والقليل المخصوص بالاضطرار:

وذلك في حالة الحذف دون تقدم قول بصيغة الأمر، أو بغيرها، وذلك كالبيتين اللذين استشهد بهما سيبويه، وذكرناهما آنفا، وكقول الشاعر(٤).

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

أراد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطرا، وأبقى عملها(٥).

(١) راجع الكافية الشافية جـ٣ ص١٥٦٩ ومابعدها.

(٢) هذا هو رأي الجمهور من تخريج الآية وأمثالها.

(٣) ينسب هذا الرجز إلى منصور بن مرشد الأسدي، راجع شواهد العيني جـ٤ ص٤٤٤، وهو كما نرى من شواهد ابن مالك في الكافية الشافية جـ٣ ص١٥٧٠.

(٤) لم ينسبه أحد لقائل، وهو من الطويل ويخاطب فيه الشاعر ابنه، لما تمنى موته.راجع العيني جـ٤ ص٤٢٠، والصبان على الأشموني جـ٤ ص٥. وهو من شواهد ابن مالك في الكافية أيضا.

(٥) راجع الكافية الشافية ١٥٧١ جـ٣.

غير أننا نرى ابن الناظم يعارض رأي أبيه، متكلفاً الرد عليه، منتصرا لجمهور النحاة، إذ يرد على حجة أبيه في الآية: وهي أن تقديراً مر محذوف يترتب عليه ألا يتخلف أحد من المقول لهم، عن تنفيذ الأمر، والواقع غير ذلك، فيقول - أعني ابن الناظم - إن الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل واحد منهم بذاته، فيكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقمها أكثرهم.

أو يكون الأمر لكل واحد، لكن المعنيين به هم خلص المؤمنين، ونجباؤهم، وهؤلاء لن يتخلف منهم أحد(١).

نظرة تقويمية لرأي ابن مالك:

وهذا الرأي الذي رآه ابن مالك تبعا للكسائي، وماأضافه من تفصيلات ذات شأن هو في تقديري أقرب إلى الصواب، وأدنى إلى الواقع اللغوي، كما يبعدنا عن تكلف التأويلات التي لجأ إليها النحاة، الذين جعلوا الآية الكريمة كالمثال المشهور: ائتني أكرمك.

إن تصور ابن مالك لأحوال حذف لام الطلب يقوم على حسٍّ لغوي صادق، إذ إن مجيء المضارع مجزوما بعد أمر بقول كالآية الكريمة... أبعد ما يكون عن الشرط والمجازاة، كما يظهر فيه جليا معنى الطلب؛ إذ فيها أمر لرسول الله ﷺ بأن يطلب من عباد الله المؤمنين أن يقميموا الصلاة.

وفي أداء هذه الصورة التي رأى ابن مالك حذف لام الطلب فيه كثيرا شيء من النبر الذي يبرز ما فيها من طلب.

كما يظهر هذا فيما شاع في لهجتنا العامية من تعبيرات استبقتها من أساليب الفصيحة فنحن مثلا نقول: قل لفلان يحْضر - قل لصاحبك يذاكرْ. وهكذا.

واستخدام العامية للنبر في أداء هذه الأساليب أوضح من الفصيحة.

(١) راجع شرح ابن الناظم للألفية ص٢٧١.